

سياسة مواجهة التطرف في العراق بعد عام ٢٠٠٣

(دراسة في الأسباب والآثار وسبل المواجهة)

Policies to confront extremism in Iraq after 2003

(A study of the causes, effects, and ways to confront)

* أ.م.د ناصر زين العابدين أحمد البياتي

جامعة تكريت/ كلية العلوم السياسية

Abstract

The phenomenon of religious extremism is one of the phenomena that has preoccupied public opinion recently, and there has been much debate about it from researchers. Extremism in all its forms represents one of the issues facing and disturbing international societies, and constitutes a serious threat to their growth, stability and development. It has remained the main source of the disintegration of societies and the tearing apart of the social fabric, and the source President of violence and terrorism and the perpetuation of the mechanisms of backwardness throughout history, and as a result of this religious fanaticism and intellectual extremism practiced by terrorist movements, which have witnessed in recent years qualitative transformations, and have become the most dangerous and far-reaching topics of the time, they have transformed from small cells to groups possessing advanced heavy weapons, and he has not It was not available to the terrorist organizations that emerged in the last third of the twentieth century Therefore, the sectarian extremism that Iraqi society has been exposed to constitutes a great danger, because extremism is a danger that is directly reflected in the environment of Iraqi society, because it creates reactionary religious movements that attempt to spread deviant and extremist religious awareness, which would bring ruin and destruction to the country and return it to backwards, as it is experiencing an internal conflict between the imposition of its existence and its inability to confront the external challenge (intellectually, scientifically, militarily), which called for .the development of mechanisms and policies to confront this extremism in Iraq after 2003

Keywords: extremism - ways of confrontation - Iraq - causes

المخلص:

إنَّ ظاهرة التطرف الديني من الظواهر التي شغلت الرأي العام في الآونة الأخيرة، وكثر حولها الجدل من الباحثين، فالتطرف بأشكاله كافة يمثل إحدى القضايا التي تواجه المجتمعات الدولية وتؤرقها، وتشكل تهديدًا خطيرًا لنمائها واستقرارها وتطورها، فقد ظلَّ المصدر الأساسي لتفكك المجتمعات، وتمزيق النسيج الاجتماعي، والمنبع الرئيسي للعنف والإرهاب وتكريس آليات التخلف عبر التاريخ. ونتيجة لهذا الغلو الديني والتطرف الفكري الذي تمارسه الحركات الإرهابية، إذ شهدت خلال السنوات الأخيرة تحولات نوعية، وأصبحت أكثر موضوعات الساعة خطرًا وأبعدها أثرًا، فقد تحولت من خلايا صغيرة إلى مجموعات تملك أسلحة ثقيلة متطورة، وهو لم يكن متاحًا للمنظمات الإرهابية، التي برزت في الثلث الأخير من القرن العشرين. لذا فإنَّ ما تعرض له المجتمع العراقي من تطرف طائفي، يشكل خطرًا كبيرًا، لأنَّ

التطرف خطر ينعكس وبصورة مباشرة على بيئة المجتمع العراقي، لأنها تخلق حركات دينية رجعية تحاول أن تنشر الوعي الديني المنحرف والمتطرف، الذي من شأنه أن يعود بالخراب والدمار على البلاد ويعود بها إلى الوراء، إذ تعيش صراعاً داخلياً بين فرض وجودها وعدم قدرتها على التحدي الخارجي (فكرياً، وعلمياً، وعسكرياً)، مما دعا إلى وضع آليات وسياسات لمواجهة هذا التطرف في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

الكلمات المفتاحية: التطرف- سبل المواجهة- العراق- الأسباب

المقدمة

إنّ ظاهرة التطرف أتت تداعياتها على المجتمع العراقي ككل، وهذا يعني أنّ الجهد المبذول ينبغي أن يكون من الجميع، والدولة مطالبة بعد ذلك، كشخصية معنوية تدير أمور المجتمع، بالعمل على كفالة تنظيم مثل هذه الجهود، والاهتمام بها وتفعيلها، وذلك حتى تكون كفيلة بالتعامل مع الظاهرة بطريقة أكثر جدية، وبجهود مباركة من المجتمع بأطرافه كافة. ولا تكفي ردود الفعل للقضاء على التطرف، الأمر الذي يحتاج إلى خطة طويلة الأمد، بالتعاون مع دول الإقليم والمجتمع الدولي. ويتطلب ذلك جهداً داخلياً على مستوى كل دولة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتربوياً ودينيّاً، بهدف اجتثاث الظاهرة من الجذور، وتجفيف منابعها الفكرية والسياسية والثقافية، عن طريق إغلاق منافذ التمويل، وهذا يتطلب اعتماد حكم القانون. ومبادئ المساواة والشراكة، وعدم التمييز والعدالة، ولاسيما العدالة الاجتماعية، فضلاً عن الحريات بمنظومتها التي تتعلق بحرية التعبير وفق التنظيم الحزبي والنقابي والمهني، وحق الاعتقاد، والحق في المشاركة في تولي المناصب العليا دون تمييز.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من كونه يركز في موضوع مهم، تواجهه المجتمعات بصورة عامة، ويؤثر في بنيتها الاجتماعية واستقرارها السياسي. فالتطرف بأشكاله كافة يرتبط بمعتقدات بعيدة عمّا هو معتاد ومتعارف عليه سياسياً واجتماعياً ودينيّاً، والتي سوف تشكل خطراً حتمياً تواجهه الدولة. أمّا إذا ارتبط التطرف بالعنف المادي أو التهديد بالعنف، فهو يتحول إلى إرهاب. فإثارة هذا الموضوع تكشف النقاب عن واحدة من المشكلات الكبرى، التي تؤرق شأن الانسانية جميعاً لاسيما في عصرنا الحالي، وتفتح آفاق الاهتمام السياسي والاجتماعي، لمعالجتها والتصدي لنتائجها الخطيرة.

إشكالية البحث

باتت مشكلة التطرف ظاهرة عالمية تهدد السلام الدولي، وأصبحت تعاني منها المجتمعات كافة. فظاهرة التطرف بصورته العامة ليست وليدة اليوم أو الأمس القريب، بل تمتد بجذورها إلى زمن بعيد في تاريخ الانسانية، فهي متكررة في مختلف العصور، وفي كل الديانات، وقد أخذت أشكالاً متعددة وأساليب متنوعة، وكان لها تداعيات خطيرة استدعت في كل عصر وقفة جادة تجاهها، تكشف عن أصلها، وتبحث

في أسبابها وأهدافها، ووضع الحلول لدرئها ومعالجة آثارها. فلم تعد ظاهرة التطرف بأشكالها كافة مقتصرة على جماعات محددة، بل إنَّ تهديدها وصل إلى أساسات الدولة والهوية، ولاسيما في المجتمع العراقي، الذي غالباً ما يلجأ إلى العنف في حل الخلافات، الأمر الذي يحتاج إلى حوار فكري وثقافي ومعرفي، بين الديانات والثقافات المختلفة داخل الدولة والمجتمع العراقي، لتحديد ضوابط وأسس توافقية لمواجهة هذه الظاهرة، عن طريق محاصرتها بأفكار التسامح، واللاعنف، وقيم العدل، والمساواة، والتأخي، والتضامن بين الأمم والشعوب، واحترام الهويات الفرعية، وتلبية حقوقها.

هدف البحث

يسعى البحث إلى معالجة موضوع التطرف معالجة أكاديمية وعلمية، ويحاول استقصاء أبعاد هذه الظاهرة وتجلياتها في المجتمع والدولة، ومعرفة أسباب التطرف، وهل يمكن الإقرار بأنَّ وجود هذه الظاهرة أمر طبيعي أم أنَّها حالة مرضية؟ وما ظاهرة التطرف؟ وما خصائصه الايديولوجية والسوسيولوجية؟ وهل للتطرف شروط اجتماعية سياسية أم شروط فكرية ومفاهيمية دينية أم هما معاً؟ وما الايديولوجيات والمفاهيم والتأويلات التي يستمد منها المتطرف تصورات وسلوكياته؟ وما آليات استقطاب العناصر لهذه الظاهرة؟ وكيف يتحول التطرف إلى عنف وإرهاب؟ وكيفية معالجة ذلك اجتماعياً وسياسياً ودينياً وفكرياً، والتصدي للتطرف بأشكاله كافة؟

فرضية البحث

لكل دراسة أو بحث علمي فرضية ينطلق منها الباحث، لذلك جاءت فرضية بحثنا على أنَّ: ظاهرة التطرف انبثقت في العراق بشكل واضح من الواقع الذي يعيشه، واستحدثت معطياتها منه في ظل الظروف التي مرَّ بها بعد الاحتلال، وما أفرزته من سلوكيات غريبة، انعكست آثار ذلك على فئات المجتمع العراقي بشكل عام.

هيكلية البحث

يتضمن البحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، عدة مباحث، هي:

المبحث الأول- ماهية التطرف: المفهوم و المظاهر والأنواع.

المبحث الثاني- واقع التطرف في العراق بعد عام ٢٠٠٣: الأسباب والآثار .

المبحث الثالث- آليات مواجهة التطرف وسياساته في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

المبحث الأول- ماهية التطرف: المفهوم والمظاهر والأنواع:

يعد التطرف ظاهرة تكاد تشغل الناس في مجتمعاتنا وفي مجتمعات أخرى، بما فيها مجتمعات

متقدمة، لأنّها أصبحت لا تهدد السلم المجتمعي والحياة العامة والعلاقات بين الناس فحسب، بل السلم والأمن الدوليين، لاسيما إذا ما تحولت من الفكر والتنظير إلى الفعل والتنفيذ، عن طريق التكفير للآخر، وذلك بتأثيره وتحريمه وتجريمه^(١). وعن طريق ذلك سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين، بحيث يتناول الأول مفهوم التطرف. أمّا المطلب الثاني فإنّه سوف يتناول: مظاهر التطرف وأنواعه.

المطلب الأول- مفهوم التطرف:

ينحدر لفظ التطرف لغويًا أو معجميًا، من الفعل (طَرَفَ) و (تَطَرَّفَ)، وله دلالات عديدة بحسب السياقات التي يرد فيها، من تلك الدلالات التنحي إلى جانب معين أو أخذ موقع على أطراف فضاء محدد، وهو تجاوز موقع الوسط أو الاعتدال. وبذلك فالمتطرف هو من يميل إلى أحد الطرفين على خط افتراضي متواصل^(٢). التطرف في اللغة: هو عكس التوسط والاعتدال، ومن ثَمَّ فإنّه يعني التسبب أو المغالاة، وان كثر استخدامه في مواضع عدة للدلالة على المغالاة والإفراط. وكذلك يعني الزيادة في ارتفاع الشيء وتجاوزه حدوده الطبيعية، ففي الدين جاء تحت معنى الغلو والتعصب والتشدد حتى جاوز الحد. فالتطرف هو الميل عمّا هو مقصود من الطريق الميسر للسلوك فيه، ويسمى الذي يميل لأحد الطرفين بأنّه متطرف^(٣). وهو مصدر الفعل (تطرف)، وتطرف الشيء صار طرفًا، والطرف يكون عادةً بعيدًا عن الحماية بخلاف الوسط. وكلمة التطرف تعني مجاوزة الحد، والخروج عن القصد في كل شيء، وهكذا فالتطرف هو الجنوح في الفكر والسلوك إلى أقصى طرفي اليمين أو اليسار، أو مجاوزة الاعتدال، كالتطرف في الوقوف أو الجلوس أو المشي^(٤).

أمّا اصطلاحًا فالتطرف يعني الابتعاد عن الاعتدال أو تجاوز الحدود المعقولة، والغلو في التمسك بالأفكار والمواقف، سواء كان تلك المواقف سياسية أو دينية أو مذهبية، وهو تجاوز لحدود الاعتدال والابتعاد عمّا هو واقعي ومنطقي ومعقول، كالتطرف في إبداء الرأي. وهو أسلوب يتميز بكونه لا يتقبل أي معتقدات أو آراء تختلف عن معتقدات الشخص أو الجماعة المتطرفة، وهو بذلك يمثل أسلوبًا متخذًا من قبل الفرد، فيه شدة وخروج عن الاعتدال، والبعد عن المؤلف، متجاوزًا بذلك كل المعايير والقيم الاخلاقية الفكرية والسلوكية، التي حددتها المجتمعات الانسانية وارتضتها^(٥).

والتطرف مصطلح يستخدم للدلالة على كل ما يناقض الاعتدال والتوسط زيادة أو نقصانًا، ونظرًا لنسبية حد الاعتدال وتباينه من مجتمع لآخر، ووفقًا لقيم وثقافة وعادات كل منها، فقد تعددت مفاهيم التطرف إلى حد جعل من الصعوبة بمكان تحديد أطرها^(٦)، ومن ثَمَّ فإنّه يمثل أي موقف متشدد يتخذ من قبل الفرد أو الجماعة، إزاء فكر أو أيديولوجية في قضية ما، أو محاولة خلق نوع من التعصب الديني في بيئة الفرد أو الجماعة^(٧).

ومن الناحية الفكرية، التطرف هو الإنزواء والبقاء، والأخذ بطرف واحد وإهمال وإنكار باقي الأطراف، أي رفض الآخر، رفض فكره وعقيدته ودوره السياسي. وبهذا أُطلق لفظ التطرف على مجموعة الأفكار الدينية والسياسية والاجتماعية، إذ حاول المتطرفون عن طريقها حرف الدين عن مبادئه وأصوله والنيل من سلطته. والتطرف المعاصر لا يخرج عن كونه مجاوزة الاعتدال في الفكر والسلوك، عن طريق

تبني أفكار دينية وسياسية، تتجاوز حدود المتعارف عليه اجتماعيًا، بدعوى الحرص على الدين^(٩). وهو الخروج عن القيم والمعايير والعادات الشائعة في المجتمع، وتبني قيم ومعايير مخالفة لها، ويعدّ اللجوء إلى التطرف من قبل الجهة المتطرفة، لفرض قيمها ومعاييرها وفرض رأيها^(١٠). «فالتطرف ينجم عن تعصب لفكرة أو رأي أو أيديولوجية أو دين أو طائفة أو قومية أو اثنية أو سلالية أو لغوية أو غيرها. فالتطرف يمكن أن يكون دينيًا أو طائفيًا أو قوميًا أو لغويًا أو اجتماعيًا أو ثقافيًا أو سياسيًا، والتطرف الديني يمكن أن يكون إسلاميًا أو مسيحيًا أو يهوديًا أو هندوسيًا أو غيره، كما يمكن للتطرف أن يكون علمانيًا أو حدائياً، مثلما يكون محافظًا وسلفيًا، فلا فرق في ذلك سوى بالمسوغات التي يتعزز عليها لإلغاء الآخر، بوصفه مخالفًا للدين أو خارجًا عليه، أو منحرفًا عن العقيدة السياسية أو غير ذلك»^(١١).

وقانونيًا، يمثل التطرف خروجًا أو انحرافًا عن النصوص والثوابت القانونية، التي بني عليها المجتمع كخط سوي يحكم سلوك الأفراد في المجتمع^(١٢). وقد يكون اتجاهًا فكريًا داخل الأسرة يؤدي إلى سلوك يكتسبه الأبناء، وتستخدم فيه كل الوسائل العنيفة، مما يترتب عليه نتائج سلبية يرفضها المجتمع^(١٣).

ويعرّف التطرف كذلك، بأنه: ثورة على الواقع يقوم بها الشخص الذي يعاني نقصًا في إشباع حاجاته النفسية، وعدم قدرته على تحقيق ذاته في جماعته الأصلية، وعدم وجود مغزى أو قيمة لحياته، مما يدفعه إلى الانتماء إلى جماعة متطرفة كي يحقق ذاته^(١٤). وهو لا يضع أي اعتبار للقيم والأعراف وسلوكيات المجتمع العامة التي نشأ عليها، ولا يتخذ بذلك خطأً متوسطًا ومعتدلاً، في التعامل مع القضايا الاجتماعية التي تواجه الفرد في حياته اليومية^(١٥). فالتطرف هو قناعات عقلية لجماعة أو فرد بامتلاك الصواب دون غيرهم، باستخدام أساليب متنوعة كالتهديد والعنف، لغرض الإذعان وقبول الشروط والاملاءات، لاتخاذ المواقف التي تتماشى مع عقيدتهم^(١٦).

المطلب الثاني- مظاهر التطرف و أنواعه:

يتخذ التطرف عدة مظاهر وسمات وخصائص، هي:^(١٧)

١. التعصب للرأي، إذ يرى المتطرف بأنه هو الذي يملك الحق وغيره على الباطل، وما يعتقد هو الهدى وغيره هو الضلال.
٢. عدم الرغبة في الحوار والنقاش الهادئ للوصول إلى نقطة التقاء سلمية.
٣. التشدد والغلو في الرأي، فالتطرف يدفع صاحبه إلى اعتناق أشد الآراء.
٤. الخشونة في الأسلوب والغلظة في التعامل دون اعتماد الحوار في التعامل.
٥. سوء الظن بالآخرين، والنظر إليهم نظرة تشاؤمية، واتهامهم وادانتهم مما يؤدي إلى ازدياد الآخرين.
٦. العجلة في إصدار الأحكام القيمية على الناس، ونعت الآخرين بالكفر والفسق والجهل.

٧. تعصب المتطرفين للرأي بحيث لا يتم السماح للآخرين بمجرد إبداء الرأي، والإيمان الراسخ بأنهم على صواب والآخرين في ضلال عن الحقيقة، لأنهم وحدهم على حق والآخرين في متهاتات وظلالات.

٨. النظرة التشاؤمية، والتقليل من أعمال الآخرين، والاستهتار بها، والاندفاع وعدم ضبط النفس، والخروج عن القصد الحسن والتسيير المعتدل.

ويتخذ التطرف عدة أشكال وأنواع، أهمها: (١٨)

1. التطرف السياسي، وهو الموقف الذي عن طريقه لا يقبل أنصاره أي فرصة للحوار، ولا يتقبلون أي نقد تجاه أفكارهم وفهمهم للأوضاع العامة، ويذهبون في تبنيهم للأفكار المتطرفة أبعد ما يمكن، متمسكين بذلك بغلوهم وتشدهم بشكل واضح في أفكارهم وسلوكهم السياسي، إذ يشعرون بأنهم يمتلكون الحقيقة، وأنّ حزبهم صاحب الفكر المخلص والصحيح.

2. التطرف الديني، هو مجاوزة حد الاعتدال بالغلو والتشدد في أي شيء أو أي فكرة، أو رأي، أو معتقد في الدين، وهو بذلك يمثل كل الأفكار المتشددة التي يتخذها الفرد تجاه دينه، دون أن يكون ذلك مستنداً إلى أساس عقلي أو ديني أو علمي.

3. التطرف الفكري، وهو يمثل الانحراف الفكري للفرد، فالفرد يكون متطرفاً فكرياً عندما تكون أفكاره مبنية على أساس التشكيك في الأهداف والمصالح والنظم والعقائد، وزعزعة الأمن الفكري والثقافي، وإثارة العنف، مما ينعكس مباشرة على الذات أو على الآخر.

4. التطرف الاجتماعي، هو الخروج على المفاهيم والأعراف والتقاليد القائمة والسلوك العام في المجتمع، وهو الغلو والتشدد بعيداً عن الوسط والاعتدال في التعامل مع القضايا الاجتماعية، التي تواجه الفرد في حياته اليومية، وهو المغالاة بالافراط أو التفريط في السلوك والأفكار الاجتماعية، وأساسه التعصب في الأفكار والسلوك الاجتماعي منهجاً وفكراً.

ويتخذ التطرف صوراً وأشكالاً متنوعة، تغذيها أفكار وتاويلات مختلفة، وتتدرج بأحداث وتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، ودوافع طائفية أو عنصرية. فالتطرف ظاهرة مركبة يتعذر تفسيرها بعامل وحيد، ولا تفهم إلا بالنظر في أوجهها المختلفة، وأسبابها الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأهمها: (١٩)

١. الايديولوجيات المتطرفة المنغلقة، وهي التي لا تعترف بقيمة الآخرين وكرامتهم، وهي إحدى أهم وسائل التعبئة والتجنيد لهذه الايديولوجيات، التي توجج الأفكار المتعصبة والمتطرفة، التي تؤدي بدورها إلى العنف.

٢. الجهل بين الأفراد والجماعات، وحتى قيادة الدولة التي تمارس ارهاب الدولة.

٣. الفقر والبطالة التي يعاني منها الناس، وحياتياً التعمد من قبل الدولة في خلق هذه الحالة، بهدف إبادة الجنس البشري، للتخلص من عرق أو جماعة معينة غير موالية للنظام السياسي القائم.

٤. الصراعات على المستوى المحلي والإقليمي التي تحدث في المناطق المختلفة.

٥. الظلم والعدوان واستعمال القسوة ضد البشر، ولاسيما في الأنظمة الدكتاتورية التي تصدر الحقوق الأساسية.

٦. مطلب تحقيق المصير الذي يواجه دائماً الرفض من قبل الأنظمة التي تتميز بكونها أنظمة سياسية منغلقة.

٧. فقدان النظام المؤسساتي في أساليب الحكم، وغياب الطابع المدني.

٨. الافتقار إلى وجود مرجعيات دينية موثوق بها، بمعنى آخر، غياب المرجعية الدينية المعتدلة، وتراجع دورها الإيجابي في إصلاح الرأي والرعية، التي توحد المواقف لمواجهة الظواهر السلبية كالتطرف في المجتمع.

٩. الفراغ الفكري في المجتمع والتوقف عن الإبداع والإنتاج، وعدم الاهتمام بشؤون الثقافة والمعرفة.

١٠. صعوبة الحياة الاقتصادية التي تعاني منها الدول، التي تتسم مجتمعاتها بالتطرف، إذ تعاني هذه البلدان من مشكلات اقتصادية واجتماعية تساعد على مزيد من الاحباط لطبقات المجتمع كافة، ولاسيما فئة الشباب، الأمر الذي يؤدي إلى انجرافهم نحو تيارات سياسية ودينية، تستغل هذا الاحباط لمصلحة تحقيق أهدافها.

إذن التطرف، هو ظاهرة من الظواهر التي تعاني منها المجتمعات، وتنتشر بصورة خاصة بين فئات الشباب. إذ ينطوي التطرف على الغلو والتزمّت بالرأي، وغالباً ما يصاحب هذا الغلو والتزمّت العنف ضد الطرف الآخر، وهذا ما تشهده مجتمعاتنا في الوقت الحاضر.

المبحث الثاني- و وقع التطرف في العراق بعد عام ٢٠٠٣: الأسباب والآثار:

إنّ انتقال ظاهرة التطرف إلى العراق بعد الاحتلال الأمريكي له عام ٢٠٠٣، أسهم في تعميم ثقافة العنف، الذي بدوره أدى إلى أن يكون العراق أرضاً خصبة لتوافد الإرهابيين، وصعود الطائفية، واستشراء الفساد، الأمر الذي يدعو إلى وقفة جادة، للوقوف بوجه هذه الظواهر الدخيلة على المجتمع العراقي، عبر المناقشات الجادة والهادفة، وتوسيع الدراسات والأبحاث التي تتعلق بطبيعة المجتمع العراقي، وما رافق تاريخه الحديث والمعاصر من عنف وتطرف، والذي اتخذ طابعاً سياسياً منذ تأسيس الدولة العراقية ولحد الآن^(٢). لذلك سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين: يتناول المطلب الأول: مظاهر

التطرف في العراق بعد عام ٢٠٠٣. في حين يتناول المطلب الثاني: أسباب ظهور التطرف وانتشاره.

المطلب الأول- مظاهر التطرف في العراق بعد عام ٢٠٠٣:

إنَّ ما تعرض له المجتمع العراقي من تطرف طائفي يشكّل خطراً كبيراً، لأنَّ التطرف خطر ينعكس وبصورة مباشرة على بيئة المجتمع العراقي، وأصبح التطرف وظواهره في العراق يتغذى من روافد عديدة، أهمها^(٣١):

1. الطائفية ونظام المحاصصة.

2. الفساد الذي كان الوجه الآخر للإرهاب والتطرف.

3. ضعف مكانة المرأة وتدهورها والتي اجهز عليها الاحتلال الأمريكي للعراق بعد عام ٢٠٠٣.

إنَّ التطرف خطر ينعكس بصورة مباشرة على بيئة المجتمع العراقي، لأنَّها تخلق حركات دينية رجعية تحاول أن تنشر الوعي الديني المنحرف والمتطرف، الذي من شأنه أن يعود بالخراب والدمار على البلاد، ويعود بها إلى الوراء، إذ تعيش صراعاً داخلياً بين فرض وجودها وعدم قدرتها على التحدي الخارجي (فكرياً، وعلمياً، وعسكرياً)، وهذا بالنتيجة يؤدي إلى انقسام الذات، ومن ثمَّ ارتدادها وانعكاسها على الداخل، ونعني بالداخل الذات (الفرد والمجتمع) في آن واحد. وبما أنَّها مطالبة بفرض الوجود، فهذا يعود بالنتيجة على المجتمع، لتمارس الحركات المتطرفة عليه القمع والعنف، للإحساس بذاتها المسلموبة^(٣٢).

وبعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في آذار ٢٠٠٣، تعاملت قوات الاحتلال مع المجتمع العراقي عبر تحديد الهوية، مجزئة الشعب العراقي إلى مكونات اجتماعية، الكورد والتركمان والعرب، وتعاملها معها بدلالة انتماءاتها القومية، وتجديدها لهوية أجزاء أخرى من المكونات الاجتماعية العراقية، وتعاملها معه بدلالة انتماءاته الدينية— المذهبية (الشيعة والسنة)، والتغاضي عن انتمائه القومي، مما نتج عن ذلك عملية سياسية سقيمة، تقوم على المحاصصة الطائفية والقومية^(٣٣). إذ يعاني المجتمع العراقي من الطائفية، التي تعد أحد الأسباب الرئيسة للتطرف، بسبب المشكلات التي خلقتها مشاريع التقسيم التي جاء بها الاحتلال، القائمة على أساس المحاصصة الطائفية والسياسية للمناصب الحكومية في البلد، بالرغم من محاولات الحكومة العراقية تجاوز هذه الأزمة، إلا أنَّها تعد حقيقة واقعة لا يمكن تجاوزها.

وتعد سياسات الاحتلال الأمريكي في نيسان ٢٠٠٣، وما اتخذته من قرارات عديدة، كحل الجيش العراقي وقوى الأمن الداخلي وغيرهما من المؤسسات، عاملاً أساسياً في إضعاف هيبة الدولة، وانتشار الفوضى والعنف والإرهاب والتطرف، لاسيما بفرض الطائفية ونظام المحاصصة، كصيغة معتمدة بعد عام ٢٠٠٣، الأمر الذي دفع العديد من الشرائح الاجتماعية، إلى اللجوء إلى مرجعيات ما قبل الدولة: (الدينية والأثنية والطائفية والعشائرية والمناطقية والجهوية والعائلية وغيرها)، لتكون حامية وداعمة لها. وإذا كانت نظرية (الصدمة والترويع) وفيما بعد (الفوضى الخلاقة)، قد استهدفتا التفكيك وإعادة التركيب،

أفضت إلى تفشي ظواهر التعصب والتطرف والعنف والإرهاب، التي لا تزال مستمرة منذ عام ٢٠٠٣، وتتخذ أشكالاً مختلفة ولها رؤوس عديدة^(٢٤).

المطلب الثاني- أسباب ظهور التطرف وانتشاره:

هنالك عدة مسائل تساعد على ظهور ظاهرة التطرف وانتشارها في المجتمع العراقي، هي:^(٢٥)

١. شيوع ظاهرة تكريس الولاء القائم على الانتماءات الأولية، وليس المواطنة والمشاركة، وجعل الأمر دستوريًا.
٢. إنَّ العلاقة ما بين المكونات المجتمعية المتنوعة في مدّة زمنية معينة، شابهها نوع من غلبة عوامل التفرقة والتناحر، وسموها على عوامل التجانس والتلاحم فيما بينها.
٣. عدم النجاح في أسلوب: الإدارة المجتمعية أو السياسية أو كليهما معًا، لعلاقات التفاعل بين المكونات المجتمعية المتعددة والمتنوعة.
٤. إنَّ حدود الدولة العراقية لم تكن محترمة حتى بين العراقيين، نتيجة التداخل الجغرافي والسكاني بين العراق ودول الجوار.
٥. إنَّ الوضع الاقتصادي بقي غير موات لبناء الطبقة الوسطى، التي تعد الأساس للقضاء على التطرف، وبقيت القوة الاقتصادية كما هي القوة الدينية والاجتماعية بيد القيادات الفئوية، مما أضعف الدولة، وأهمها رجال الدين والاقطاعيين ورؤساء القبائل.
٦. إنَّ الحركات والتيارات الايديولوجية والسياسية والطائفية والدينية، لم تعمل على بناء دولة مستقرة ودائمة، بقدر ما عملت على جعل بناء هذه الدولة أو جزء منه، مرحلة تمهيدية لكيان اتحادي أكبر يحتويها ويذمها، مما يعني غياب المشروع الوطني لبناء دولة عراقية، لدى كل التيارات التي حكمت العراق أو مارست تأثيرًا في سياساته.
٧. الحرص على تجاهل التعدد والتنوع القومي والأثني والديني والثقافي وعدم الاقرار به، لإظهار المجتمع العراقي كتلة متجانسة موحدة.
٨. غياب الإرادة الحقيقية لحل مشكلة التنوع وبضمنه وجود الأقليات، بما يحل أيضًا مشكلة الاستقرار السياسي في العراق.
٩. غلبة خيار القوة العسكرية والمعالجات الأمنية، على أسلوب معالجة السلطة لمشكلة التنوع، ووجود الاقليات، وعدم اللجوء للخيارات السلمية، إلا عند محاولة إحتواء تلك المشكلة والالتفات عليها.
١٠. غياب مفهوم الشراكة في الوطن في أسلوب إدارة السلطة، وعدم الالتزام بمبادئ المواطنة والمساواة التي أقرتها الدساتير العراقية، والفردية في الحكم، وعدم تكليف أبناء الأقليات بشغل أي من المواقع السياسية العامة المتقدمة.

١١. غياب الموقف النظري والمبدئي لدى الكتل والأحزاب السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، من التنوع القومي والأثني والديني والثقافي في العراق، وعدّها مسألة هامشية وتانوية، ومن ثمّ تجاهل حقوق الأقليات وتغييب أدوارها في البرامج السياسية العراقية، بحجة الحرص على الهوية الوطنية الموحدة، والتي ليست في الحقيقة إلهوية من يحكم.

إنّ من يتتبع الأزمة أو المشكلة في العراق يجد أنّها ليست سياسية فقط، بل هي اجتماعية نابعة من عدم التزام العراقيين بالعراق كدولة، في مقابل التزامهم أمّا بالهويات الأثنية والمذهبية واللغوية، أو بالهويات القومية والطائفية العريضة التي تجمعهم بمجتمعات دول الجوار. وعلى الرغم من كون العراق يتسم بالتنوع والتعدد السياسي والاجتماعي، إلا إنّ أياً من النخب الحاكمة منذ تأسيسها وحتى اليوم، لم تعتمد اعتماداً فعلياً على سياسة إدارة التعدد والتنوع، عبر مزج التقاليد المحلية للمجموعات القومية والأثنية والقبلية والدينية والمذهبية والثقافية العراقية، التي لم تجد قبولاً لدى تلك النخب منذ إنشاء العراق المعاصر وحتى اليوم، فضلاً عن دور دول الجوار في انتشار ظاهرة التطرف، عن طريق مشاريع إقليمية لهذه الدول، تنصب بعض جوانبها على ضمّ العراق أو أجزاء منه إليها، وتأثيرها يصل إلى تبعية بعض الرموز في الدولة العراقية لهذه الدول ومشاريعها الإقليمية، على نحو يمنحها من إدارة الدولة إرادياً، إذ أصبحت معادلات الحقوق والواجبات والمواطنة والمساواة، كلها منتهكة في العراق، وغير مقدرة من قبل الجميع وأولهم الحكومة^(٢٦).

ومن مظاهر التطرف في العراق، هو ظهور تنظيم القاعدة بعد عام ٢٠٠٣، ومقاومته للاحتلال الأمريكي، وزعزعتة للاستقرار السياسي والأمني والمجتمعي في العراق ككل، عن طريق ما يقوم به هذا التنظيم من مظاهر التطرف والإرهاب، من قتل وتفجير وخطف تحت مسمى مقاومة المحتل والحكومة العراقية، وتمثلت أهم مظاهرها بوقوع حادثة تفجير الإمامين العسكريين (عليهما السلام) في شباط ٢٠٠٦، التي كانت الشرارة التي اشعلت فتيل الطائفية في المجتمع العراقي، مما أسهم ذلك إسهاماً مباشراً في زعزعة الاستقرار الأمني والسياسي والمجتمعي في العراق^(٢٧).

وقد كان احتلال داعش للموصل في ١٠ حزيران ٢٠١٤، وتمدده نحو ثلث أراضي العراق، لاسيما في محافظتي صلاح الدين والأنبار وأجزاء من محافظتي كركوك وديالى وصولاً إلى أطراف بغداد، وتهديدها العاصمة خير دليل على استمرار الضعف والوهن التي كانت تعاني منها الدولة العراقية وأجهزتها، وإلى انتشار ظاهرة التطرف بأشكالها كافة في العراق، مما ساعد على تمدد التنظيم الارهابي (داعش) في العراق، إذ يركز هذا التنظيم وغيره من التنظيمات المتطرفة، في فكرة الجهاد في بلاد الإسلام التي تمثل الحلقة الأهم في سياساتها وأفكارها، التي تنشرها بين فئة الشباب في المجتمع العراقي^(٢٨).

إذ اعتمد تنظيم (داعش) الارهابي على الأحداث والمظاهرات التي حدثت في المحافظات الغربية للعراق، من سوء الخدمات والإهمال والفقر والبطالة، فاستغلّت فئة الشباب لتوسيع هذا التنظيم، ونشر ثقافة التطرف وفكره ضد الدولة والمجتمع، فأصبح العراق يعاني من هذا التنظيم، وما حادثة (قاعدة سبايكر) واستشهاد عدد من جنودها على يد هذا التنظيم الارهابي، إلا دليل واضح على الفكر التطرفي لهذا التنظيم وأفراده، الذي انتشر في العراق في الآونة الأخيرة. وعلى الرغم من القضاء عليه والانتصار عليه

عسكريًا، إلا إنَّ أفكار هذا التنظيم موجودة، ويجب محاربتها فكريًا وثقافيًا من قبل المجتمع والدولة.

المبحث الثالث- آليات مواجهة التطرف وسياساته في العراق بعد عام ٢٠٠٣:

أصبح التطرف داءً تعانیه المجتمعات التي لا تعرف كيف تحتويه، وقد تولدت تداعيات جعلت مثل هذه المجتمعات، تسعى إلى محاولة لملمته بطرق تولد ردات أفعال لا يمكن أن نقضي على تواجدها، ومن هنا جاءت ضرورة المتابعة، عن طريق العمل على تهيئة مجهر يرصد به جميع الظواهر التي توجه دفة فكر المجتمع، ولا يمكن رصد مثل هذه الظواهر، إلا عن طريق نظرة شمولية ومنهجية يقوم بها الكل، ووفقاً لما يقتضيه اختصاصه، ومن ثمَّ سيتم تشكيل رؤية علمية يمكن عن طريقها دراسة الأبعاد، ووضع السبل الكفيلة التي يمكن التعامل معها، على أن تتسم هذه السبل والمناهج بالمرونة والسلاسة، وتحول دون السعي نحو طمس ظاهرة التنوع والتعدد الفكري كظاهرة اجتماعية صحية. لذلك سوف نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، بحيث يتناول المطلب الأول: السياسات السياسية والاجتماعية. أمَّا المطلب الثاني فإنَّه يتناول: السياسات التربوية والتعليمية. أمَّا المطلب الثالث فإنَّه يتناول: السياسات الدينية والإعلامية.

المطلب الأول- السياسات السياسية والاجتماعية:

تتمثل هذه السياسات والآليات التي يجب على النظام السياسي والمجتمع بأطرافه كافة القيام بها، بما يأتي:^(٩٢)

١. توفر الإرادة الوطنية والشعبية المخلصة لمعالجة ظاهرة التطرف بأشكالها كافة، يقيناً أنَّها ستكون ممكنة وميسرة، بوجود حكومة رشيدة عادلة راغبة في تحقيق العدالة بين فئات المجتمع الواحد، وخلق بيئة ملائمة لتنفيذ السياسات العامة والاستراتيجيات التي تتطلب أن تضعها الحكومة، لتحقيق الحكم الرشيد وعلى رأس أولوياتها في الحكم، وإرساء دولة المؤسسات في المجالات كافة، وغيرها من الاجراءات الكفيلة بتحسين البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وزيادة كفاءة الأداء الحكومي، وتحسين آليات صنع القرار، ووضع السياسات، وإرساء المؤسسات الداعمة لها وتطويرها.
٢. بناء دولة عصرية كخطوة أولى لتجاوز أطر الجماعات الأثنية والمحلية، لصالح بناء مؤسسات وأطر وطنية شاملة، أي إقامة جهاز سياسي إداري على مستوى الوحدة السياسية للدولة ككل، وهذا لا يعني في كل الأحوال القضاء على خصوصية الجماعات الأثنية الفرعية، ضمن إطار الجماعة الوطنية الشاملة، التي تضم عموم الجماعات الوطنية، إذ يجب أن يشعر المواطن العراقي بأنَّه فرد له هويته الشخصية محددة بانتماؤه إلى الوطن، وأن يتم ذلك عن طريق تحقيق الحرية والمساواة، وإعطاء الشعب دوره في بناء دولة دستورية شرعية، تمثل كل مكونات المجتمع العراقي، وأن تكون الدولة ممثلة لجميع القوى الاجتماعية، وبذلك يمكن التغلب على الصراع الأثني والطائفي، والقضاء على التطرف في المجتمع العراقي.
٣. إنهاء حالة التفرد السياسي الذي تمارسه الحكومة والنظام السياسي، والتوقف عن سياسة القمع وتكميم الأفواه، والتوجه لفتح أبواب الحريات المسؤولة في الجوانب كافة.

٤. العمل على الإصلاح السياسي كضرورة لخدمة المصالح المجتمعية، والمباشرة بعملية إصلاح ذاتية حقيقية بالوسائل السلمية المتاحة.
٥. العمل على تطوير مؤسسات مستقرة قادرة على تقديم خدمات أساسية، بغية إضعاف كل العوامل التي تؤدي إلى التطرف.
٦. تعزيز السياسات التي من شأنها تطوير المجتمعات المدنية وتقويتها، لنشر الوعي، والحد من سطوة الحوافز النفسية، التي تدفع إلى العمل مع الجماعات ذات التوجه الفكري المتطرفة.
٧. توفير الحافز الداعم لنشاطات المؤسسات الدينية والمجتمعية والهيئات المتعددة، بما في ذلك المجموعات النسوية والشبابية في المجتمع المدني، من أجل زيادة الوعي ومقاومة التطرف.
٨. الاعتماد على برامج عملية ملموسة، وإقامة حلقات نقاشية تثقيفية وتوعوية، من أجل تعزيز احترام الكرامة الإنسانية، والتغلب على انتهاكات حقوق الإنسان.
٩. العمل بشكل جدي من أجل القضاء على التطرف بأشكاله كافة، وتعميق روح التفاهم بين المجتمعات، وتسوية الصراعات والنزاعات، عن طريق الحوار بين جميع مكونات الشعب العراقي، والذي يتضمن: (٣٠)

- التأكيد على أن العراق بلد واحد وموحد بكل أطيافه وتنوعاته.
- نبذ التفرقة والتمييز بين أطياف الشعب العراقي.
- التأكيد على أن الإرهاب لا دين له، ومواجهة كل عمل غايته التطرف، ونشر الإرهاب، ومحاربة كل المنظمات الداعمة له ومن كل الجهات.
- التركيز في النقاط المشتركة التي تعزز التلاقي المشترك بين الجميع، ونبذ مسائل الخلاف والتقاطع بين ألوان الطيف العراقي.

المطلب الثاني- السياسات التربوية والتعليمية:

إنَّ للفكر التربوي دورًا عظيمًا في تقويم العقول وتوجيهها نحو الصواب، ولا شكَّ أنَّ حماية عقول الشباب، كانت وما زالت مكفولة بحماية التربويين، وتقع المسؤولية على مؤسسات الدولة في تسخير الامكانيات التي يحتاجها التربويون، لبذل جهودهم في تحصين الشباب من الفكر المنحرف، ومن اعتناق الأفكار الهدامة التي تدمر مستقبل الشباب، وتؤدي به إلى الهاوية. وأهم أدوات وآليات السياسات التربوية والتعليمية للقضاء على التطرف، هي:

1. الأسرة: إنَّ مشكلة الانحراف الفكري والتطرف، تعود في أصلها إلى التربية التي ينالها الفرد من والديه وأسرته، ومدى كفالتها للحماية والحصانة لفكره وعقليته، إذ إنَّ نقطة التأثر الأولى التي يتأثر بها الفرد تتمثل في الأم والأب، ومن هنا جاءت الحاجة إلى العمل على خلق

استقرار أسري، يكفل تعلق الأبناء بالآباء وتأثرهم بسلوكياتهم، فالغربة الأسرية لا تولد إلا غربة فكرية، تخضع الفكر للتحكم الخارجي (التطرف الفكري) ^(٣٢). وتقوم التربية الصحيحة والفكر التربوي الصحيح، عن طريق ثلاثة أدوار تقوم بها الأسرة لأبنائها: ^(٣٣)

- الدور البنائي، والذي يعتمد على تنشئة الأسرة لأبنائها على النهج الوسط النقي. فالأسرة هي المحصن الأول الذي يبدأ منه تحصين الأبناء، إذ تقوم الأسرة بدورها في وضع التشكيل الأساسي للمبادئ الصحيحة في نفوس الأبناء.
- الدور الوقائي، وهو دور لا بد أن تقوم به الأسرة في العمل على التحذير من الأفكار المنحرفة، من دون أن ينتظر أن يتبناها أحد الأفراد.
- الدور العلاجي، وهو دور يسهم في معالجة ما تجده الأسرة في الأبناء من مؤثرات تخدش فكرهم، وتسهم في هدم معالم التفكير السليم عندهم.

2. المدرسة: إنَّ مما لا شكَّ فيه أنَّ للمدرسة دورًا عظيمًا يأتي بعد الأسرة في الترتيب، فهي المحرك الموجه الآخر الذي يصنع توجه الشباب وارتقائهم الفكري، إذ يقع على عاتق وزارة التربية والتعليم، دور كبير في التوجيه التربوي، والحماية من التطرف الفكري، إذ أصبح من المحتم أن يزيد الاهتمام بالعمل على خلق مناخ تفاعل عوامل التفكير المستقيم لدى الشباب، وهم يتلقون تعليمهم، وهذا يحتاج إلى تأهيل تربوي، من أجل التحرك من نقطة انطلاق سليمة، في التوجيه التربوي للأجيال القادمة، وما نجده في المدارس الحكومية ما هو إلا تلقين لمعلومات، تنتهي علاقة الطالب بها بمجرد أن يضعها في ورقة الامتحان، وليس لها أي انعكاس إيجابي على حياة الطالب وتفكيره، وذلك بسبب غياب آلية المتابعة لمثل هذه المعلومات، وعدم انتظار انعكاسها على حياته. إذ تقع على الدولة مسؤولية تفعيل أدوات التعليم وتنشيط وسائله، وذلك من أجل العمل على تفعيل دوره في التوجيه التربوي، والحماية من الأفكار التي انتشرت بين الشباب، دون اتخاذ أي إجراء جماعي على هذا الصعيد ^(٣٤).

وتقوم المدرسة بعدة أدوار أو مهام، أهمها: ^(٣٤)

- تربية الطلاب على احترام الحقوق العامة والضرورية، والحفاظ عليها وحمايتها، لتحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع.
- غرس القيم والمبادئ السليمة، وتصحيح المفاهيم المغلوطة في عقولهم، وتقويم السلوكيات المنحرفة.
- إشاعة روح المحبة والتعاون بينهم، وتحذيرهم من الاختلافات التي تسبب الفرقة والبغضاء والتشاحن.
- إبراز الفكر الوسطي المعتدل، والتحذير من التيارات الفكرية، والتوجهات السياسية، ومصادر الإعلام المشبوهة.

- تعزيز السلوك الأمني الصحيح، ودعوة الطلاب إلى الحفاظ على أمن الوطن ومقدراته ومكتسباته.

والسؤال المطروح، هل المدرسة معدة فعلاً لأداء الدور الصحيح في محاربة التطرف ومكافحته؟ وهل إنَّ المدرسة في الوقت الحاضر، في وضع يمكنها من أن تؤدي أثرها الفعّال، في تنفيذ استراتيجية مكافحة التطرف؟

ويمكن القول، إنَّ المدرسة يجب أن تتحمل الدور المناط بها في مكافحة التطرف لدى أفراد المجتمع، إذ يمثل النسق التربوي أحد الانساق الاجتماعية المهمة، التي تؤدي عملاً حيويًا ومهمًا في المحافظة على بناء المجتمع واستقراره. فالنظام وظيفية مهمة في بناء المجتمع وتجانسه، عن طريق ما يقوم النظام التعليمي به من نقل لمعايير المجتمع وقيمه من جيل إلى آخر. وهي بذلك تمثل أحد الركائز المهمة، التي تعزز عملية دعم المجتمع واستقراره وتجانسه، عبر غرس القيم المثلى في نفسية الطفل منذ بداية دخوله إلى المدرسة، متمثلة بالقيم والمعايير الضرورية لإحداث عملية التكامل الاجتماعي المنشودة، إذ إنَّ مهمة النظام التربوي في المجتمع هي دمج الأفراد في المجتمع، وهو ما يطلق عليه مفهوم التضامن الاجتماعي، فإنَّه عن طريق العملية التربوية يتشرب أفراد المجتمع القيم الاجتماعية الايجابية، التي تغرس في نفوسهم قيم الانتماء الوطني، ومشاعر الوحدة الوطنية، التي تخلق التماسك الاجتماعي الضروري، للمحافظة على بقاء الأمن والاستقرار في المجتمع. وللإجابة عن السؤال السابق حول دور المدرسة في مكافحة التطرف، نجد أنَّ دورها يتأثر بالتغيرات الاجتماعية والثقافية، التي يمر بها العالم والمجتمع العراقي في الوقت الحاضر، إذ أصبحت تفرض على النسق التربوي مسؤوليات مضاعفة تتجاوز حدود التعليم في نمطيته التقليدية، وتفرض على النسق التربوي الاضطلاع بدور أكثر أهمية، في تشريب الناشئة المعايير والقيم التي تحافظ على أمن المجتمع واستقراره، إذ إنَّ النسق التربوي في الوقت الحاضر، أصبح يعاني من الكثير من الضغوط بسبب قصوره عن أداء بعض الأدوار المناطة به، مما يتطلب إعادة النظر فيه بعقلية انفتاحية، لا ترفض القديم كله ولا تقبل الجديد كله من دون دراسة وتمحيص^(٣٥).

3. الجامعات: تقوم الجامعة بدور مهم في تشكيل شخصية الفرد في مرحلة الشباب، وهي المؤسسة التي تسهم في إعداد الشباب لأداء أدوارهم، عن طريق رفع مستوى وعيهم وإدراكهم التام بطبيعة أدوارهم الاجتماعية، التي يجب أن يقوموا بها، واكتسابهم المعايير التي تحدد أدوارهم في المجتمع. فالجامعة هي مؤسسة اجتماعية يقضي فيها الشباب معظم أوقاتهم، وهي المسرح الذي يمارسون فيه أغلب نشاطاتهم وأقربها إلى قلوبهم، فتجربة دخول الفرد الجامعة تجربة مهمة في حياته، لما تنطوي عليه من اتساع في دائرة العلاقات الاجتماعية، وهي المحطة التي يتم فيها إعداد الشاب القادر على تحمل المسؤولية في المجتمع، عن طريق غرس أفكار وقيم واتجاهات اجتماعية ايجابية، تدعم جهود المجتمع التنموية. وعليه يجب أن تعمل الجامعة بالتعاون مع المؤسسات التربوية الأخرى، على إعداد شباب (وسطي) قادرين على القيام بدورهم الكامل في المجتمع، بوصفهم مواطنين على درجة عالية من الكفاءة، يمكنهم فهم حضارتهم والمساهمة بشكل إيجابي وفعال في تطورها، وأن تأخذ بيدهم وتفتح أمامهم باب المعرفة^(٣٦).

فمن السياسات التي على المؤسسات التربوية والتعليمية اتباعها، هي إضافة مناهج جديدة

حول الوقاية من التطرف والجريمة والانحراف، توضح كيف يمكن للشباب تحصين أنفسهم ومعرفة السبل الناجحة للابتعاد عن مثل هذه الظواهر، وذلك عن طريق الأخذ بنظر الاعتبار التجارب الدولية الناجحة، ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان، فيما يتعلق بدور مؤسسات التربية والتعليم، في الوقاية من التطرف والانحراف، وربط المدرسة والجامعة بالمجتمع المحلي، وتفعيل دورها في حماية أمن المجتمع المحلي، وعدم قصر نشاطها داخل أروقة بناياتها فقط. ويمكن تفعيل ذلك عن طريق إنشاء مجلس يسمى المجلس الأمني، للوقاية من التطرف والجريمة والانحراف في المدرسة والجامعة، مع مجموعة من رجال الأمن، وتكون مهمة هذا المجلس توعية أفراد المجتمع المحلي، بمخاطر التطرف والظواهر الأخرى المرتبطة بها، وعقد ندوات ولقاءات متكررة من أجل مناقشة المشكلات، ووضع الحلول والاقتراحات المناسبة، ومن ناحية أخرى إيجاد صيغة تضمن التعاون الفاعل للقضاء عليها، وطرح الحلول التي يمكن أن تسهم في تقليصها، عن طريق سياسات عامة تضمن لصانعي القرار تفعيلها، بشكل يسهم في القضاء على هذه الظواهر السلبية^(٣٧).

المطلب الثالث- السياسات الدينية والإعلامية:

لا يمكن أن نهمل الجانب الفكري للتطرف، فهو يمثل فكراً، وهذا الفكر لا يمكن قتله أو مقاومته أو القضاء عليه بالقوة أو بالعنف، بل لا بدّ من العمل على تفكيكه، ومتابعة ملفاته، وكشف أهدافه ووسائله، ومحاربهته بفكر مضاد وبوسائل مختلفة، فالفكر النقيض الذي تحتاجه مجتمعاتنا، لكي تتجاوز التطرف والإرهاب، ينبغي أولاً وقبل كل شيء، الاعتراف بالآخر على قدم المساواة، والإقرار بالتعددية والتنوع، كما ينبغي نبذ التمييز بجميع أشكاله، سواء كان دينياً أو أثنيّاً أو بسبب اللون أو الجنس أو اللغة أو الأصل الاجتماعي أو لأي سبب كان، أي الاعتراف بمبادئ المساواة. إنّ الفكر المتطرف يعدّ كل خلاف معه محرماً وعليه اقصاؤه والغاؤه واستئصاله، في حين أنّ نقيض ذلك هو مبادئ التسامح والاعتراف بالآخر والحوار واللاعنف، ولا يمكن للتطرف أن يصبح عنفاً ارهابياً وفعالاً ارتكابياً ضد الإنسان، إلا إذا تمكّن من التوغل إلى العقول، وهذا غالباً ما يتم بعملية غسل الأدمغة، بحيث تعمي البصيرة وتعطل العقول وتشل المشاعر الانسانية، ليقوم المرتكب بفعلته بتفجير نفسه أو تفجير عدوه أو خصمه، أو السعي إلى إذلاله والقضاء عليه^(٣٨). ويفترض في الخطاب الديني أيّاً كانت وسيلته، أن يؤسس على مبادئ وقيم من الحق والصدق والخير، ومراعاة الخلفية الثقافية والعقائدية والاجتماعية للمتلقين من الناس، والتزام الوضوح والشفافية في جميع الأحوال والظروف، وكذلك من شروط القائمين على الخطاب الديني، أن يكونوا على علم ودراية بهذه الحقائق وبأحوال عصره وقضايا أمته، والاهتمام بالعلوم السياسية والانسانية والإعلامية، فضلاً عن الدراية بقوانين الشريعة والموازنة بين الثابت والمتغير، إذ ينبغي أن يركز أصحاب الخطاب الديني على حقيقة مهمة، هي أنّ التنوع الطائفي والعربي والمذهبي، لم يقف عائقاً أمام قيام دولة أو مجتمع مستقر، فوجود هذا التنوع في المجتمع، يحتاج إلى عقول مفكرة وآليات تعمل على تحول التنوع إلى ثراء، وليس إلى عداة وتنازع^(٣٩). وتقوم المؤسسات الدينية بدور كبير في تربية الأطفال والشباب تربية دينية واجتماعية وثقافية، فعن طريقها يتعلم الأطفال والشباب مبادئ العقيدة والدين، وتقوم المؤسسات الدينية بجزء من الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام، في تكوين الرأي العام والتأثير فيه، إذ تقوم المؤسسات الدينية بتثبيت عقيدة الناس، وتوجيههم، ودفعهم إلى الالتزام بالمبادئ

والقيم الروحية، في علاقاتهم وحياتهم الخاصة والعامة، فضلا عن حلقات العلم والمعرفة والمحاضرات والندوات^(٤٢)، وكذلك القيام بدعم البرامج الدينية، عن طريق التركيز في التعاليم الدينية الأساسية، حول السلام وحول عالمية الكرامة الإنسانية، واحترام الاختلافات الدينية، والالتزام الديني بالعمل معاً، هي حصانات قوية للتطرف الديني، عن طريق تعاون المجتمعات الدينية والحكومات الوطنية والهيئات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، في نشر الثقافة الدينية الوسطية^(٤٣).

أمّا وسائل الإعلام فتقوم بدور لا يستهان به، في تغذية التطرف أو دعمه أو ظهوره، بما تقدمه من برامج وأفلام وأخبار وأساليب للإخبار عن الأحداث، أو عن الأشخاص، ومن وسائل الإعلام التلفاز أو القنوات الفضائية التي في أغلبها تنتهج منهج التطرف، فأما الاستهتار بالعقول والشعائر الدينية والأخلاقية أو زرع الفتن وإثارتها، عن طريق بعض البرامج أو الأفكار أو التهويل والتضخيم، فعلى صانع القرار تحليل القضايا والموضوعات وتناولها، مستنداً إلى الحقائق والمعاشية الحية للأحداث، والتحري والتثبت من الأخبار ومصادرها، ومراعاة الحالة النفسية للمتلقي، وظروف الزمان والمكان^(٤٤). إذ تتحمل وسائل الإعلام بصورها كافة (المريئة والمقروءة والمسموعة)، مسؤولية القيام بدورها ورسالتها في محاربة التطرف، ونشر الأفكار الإيجابية في المجتمع، ولا تقل وسائل الإعلام أهمية في التوجيه التربوي والثقافي، عن المدرسة والأسرة والمؤسسات الدينية والجامعة، إذ إنّ تأثيرها الإعلامي والتربوي والثقافي، ليس مقصوراً على عقول بعض أفراد المجتمع ونفوسهم، بل يشمل الناس جميعاً، فلا تختص بفتنة دون فئة أو طبقة دون طبقة أو جماعة دون جماعة، ثم إنّها قد عبرت المسافات ووثقت الاتصالات، بين الأماكن المتباعدة والجماعات المختلفة، واعتمادها على العلم والأدلة الحديثة. ومن هنا كان تأثيرها في شتى المستويات، فانتقال الفكرة من مكان إلى آخر ومن جماعة إلى أخرى، وانتقال الخبر بسرعة، قد جعلها من وسائل زيادة الرصيد الثقافي بالنسبة لكل جماعة من الجماعات، ووسيلة من وسائل زيادة نطاق خبراتها، فعن طريق الدروس والمناقشات والحوار والتفاعل، يمكن تطعيم كثير من المستمعين والجالسين والمشاهدين بأفكار حية ومقاومة الأفكار والاتجاهات الدخيلة. فمهمة الإعلام مهمة خطيرة في تربية الشباب وثقافتهم، وواجبها أن تكون المرأة والمؤثر الأول لتصورات المجتمع وأهدافه، إذ إنّها تنقل الفكر عن طريق السمع والمشاهدة، فيتأثر بها الشباب أكثر مما يتأثر بما يقوم في المؤسسات الأخرى^(٤٥).

الخاتمة:

اندفعت الكثير من المجاميع المتطرفة والتكفيرية بجميع تشكيلاتها، في ظل استنفار طائفي، باتجاه سفك دماء العراقيين من مختلف الانتماءات الدينية والأثنية، الأمر الذي أصاب التنوع والتعددية المجتمعية بالصميم، ولحق الضرر الكبير بالنسيج الاجتماعي المتعايش، ولاسيما لفئات المسيحيين والآشوريين والأرمن والكلدانيين والإيزيديين والصائبة المندائين والشبك والكاكائية وغيرهم، إذ تعرضت بكياناتها إلى عنف شديد، وأضطرت أعداد واسعة منها إلى الهجرة، بعدما لحق بها من انتهاكات سافرة بالأرواح والمقدسات والممتلكات وغيرها. مما استوجب وضع آليات وسياسات عامة، منها ما هو سياسي، ومنها ما هو اجتماعية، من قبل النظام السياسي، فضلا عن السياسات التربوية والتعليمية، لما للفكر التربوي من دور عظيم في تقويم العقول وتوجيهها نحو الصواب، عن طريق مؤسسة الأسرة والمدرسة والجامعة وحتى وسائل الإعلام، والمؤسسات الدينية لما لها من دور أساسي في تثبيت عقيدة الناس، وتوجيههم ودفعهم إلى الالتزام بالمبادئ والقيم الروحية، في علاقاتهم وحياتهم الخاصة والعامة.

وتوصل البحث إلى عدة توصيات، أهمها:

١. ضرورة التعامل مع ظاهرة التطرف بكل أنواعها بالقوة والحكمة معاً.
٢. عدم ترك الفرصة لاستغلال الظروف، وإيجاد المسوغات للانحراف والتطرف.
٣. النظر إلى احتياجات الشباب بشمولية وتكاملية، بالتنسيق بين مختلف المؤسسات المعنية بذلك، من مؤسسات أمنية واجتماعية ودعوية وغيرها، حتى توضع استراتيجية تهدف إلى تقديم الرعاية الكفيلة بحل مشكلات الشباب قبل تفاقمها وتوالدها.
٤. التفاعل مع مشكلات الشباب بعناية خاصة، وعدم الاعتماد على الحلول الوقتية، والعلاج السريع، فهما لا يجديان في مثل هذه الأزمات.
٥. التعامل مع المشكلة بتبني استراتيجيات تكفل دراستها من عدة نواح، للإلمام بالمشكلة ومن ثم إتقان التعامل معها، والعمل على إيجاد السبل الكفيلة للحد من انتشارها.
٦. إنَّ المشكلات الاقتصادية لها دورها الكبير في استثارة المحتاجين، لمزيد من التطرف في الأقوال والتصرفات، فمن واجب الحكومات حل المشكلات الاقتصادية، وتوفير حياة لائقة لأبناء المجتمع وحفظ كرامتهم.
٧. غرس قيم التسامح والإيمان بالتعددية لدى الشباب، وإتاحة الفرصة الكاملة للحوار الحر الرشيد داخل المجتمع الواحد، وتقويم الإعوجاج الفكري.
٨. إنَّ القضاء على التطرف يحتاج إلى وحدة وإرادة وطنية، بغض النظر عن الخلافات السياسية، ووضع حد للتمييز ونظام المحاصصة الطائفية.
٩. العمل على وضع حد للفساد وملاحقة المفسدين والمتسببين في هدر المال العام، وتلك كانت مطالب التظاهرات التي اندلعت منذ عام ٢٠١٥ ولحد الآن.

١٠. إعلاء مرجعية الدولة وجعلها فوق جميع المرجعيات الدينية والطائفية والأثنية والحزبية والسياسية والعشائرية وغيرها.
١١. وضع الكفاءات العراقية، ولاسيما من الشباب والشابات، في المكان الصحيح والملائم لإدارات الدولة، وذلك خارج دائرة الولاء، باعتماد معايير الكفاءة والنزاهة.
١٢. اعتماد استراتيجية علمية متكاملة، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية ودينية، وإشراك المجتمع المدني فيها، تبدأ بالوقاية وتمر بالحماية وصولاً إلى الرعاية، باتخاذ تدابير طويلة ومتوسطة المدى، وفي الوقت نفسه إجراءات أمنية ضرورية، في إطار عمل مؤسسي، فضلاً عن الجوانب الأمنية والاستخبارية.
١٣. اعتماد استراتيجية ركيزتها الأساسية إرادة سياسية جامعة، وتوافق وطني عام، لتجفيف منابع التطرف والإرهاب اقتصادياً ومالياً، والعمل على خفض مستويات البطالة والفقر والتهمة، واعتماد خطة إعلامية وثقافية وتربوية ومجتمعية، لنشر ثقافة اللاعنف والتسامح والاعتراف بالآخر، والاعتراف بالتعددية والعيش المشترك، والمواطنة المتساوية، ومعالجة قوانين الاجتثاث والاقصاء ومشكلاتهما، التي تركت مردودات سلبية على المجتمع وعلى الوحدة الوطنية، إذ تتطلب كل ذلك خطوات ملموسة وجدية، لتحقيق مصالح وطنية حقيقية وسياسية ومجتمعية، في إطار قانوني وحقوق.
١٤. معالجة ظاهرة التطرف عن طريق الحوار والاقناع، والابتعاد عن وسائل القوة والعنف والقمع، والتي لا تزيد الظاهرة إلا رسوخاً وتعقيداً.
١٥. تربية الشباب وتثقيفهم على أساس الاعتدال والوسطية، عن طريق المؤسسات التربوية والثقافية، مع توسيع دوائر الحوار الثقافي والحضاري بين الشباب.

الهوامش:

١. أحمد أغا، رؤية تربوية للخروج من أزمة التطرف الفكري في المجتمع الفلسطيني بمحافظة غزة، مجلة جامعة الأزهر، العدد (72)، جامعة الأزهر، 2010.
٢. أسماء بنت عبد العزيز الحسين، أسباب الإرهاب والعنف والتطرف: دراسة تحليلية، الانترنت: <http://site.iugaza.edu.ps/aharbeed/files/2018/09>
٣. إسماعيل صديق عثمان، التطرف والتعصب الديني: أسبابه والعوامل المؤدية إليه، المجلة الليبية العالمية، العدد (٢٨)، جامعة بنغازي، كلية التربية المرج، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧. الانترنت: marj.educ.uob.edu.ly/assets/uploads/pagedownloads/b87da.28-4pdf

٤. أماني عبد الحميد حسن، العنف الأسري وعلاقته بالاتجاه نحو التطرف لعينة من الشباب الجامعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، مصر، ٢٠٠٩.
٥. بهلول نسيم، التطرف الديني، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، عمان/الأردن، ٢٠١٤.
٦. حسن محمد طوالبه، الحركات الدينية المتطرفة في المجتمع العربي: جذورها، أسبابها، مستقبلها، مجلة دراسات اجتماعية، العدد (٥)، السنة (٢)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠.
٧. خير الدين حسيب، مستقبل العراق: الاحتلال – المقاومة – التحرير والديمقراطية، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٣٥، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
٨. راشد المبارك، التطرف خبز العالم، دار العلم، دمشق/سوريا، ٢٠٠٦.
٩. زينب سالم، في بيتنا متطرفاً دينياً، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، ٢٠٠٦.
١٠. سعيد عدنان تيشان، التطرف وعلاقته بمفهوم الذات لدى طلبة مؤسسات التعليم العالي في محافظة قلقيلية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠١٥.
١١. عبد الحسين شعبان، التطرف والإرهاب: إشكاليات نظرية وتحديات عملية (مع إشارة خاصة إلى العراق)، مرصد، دراسات علمية (٤٢)، مكتبة الاسكندرية، ٢٠١٥.
١٢. عيبر سهام مهدي، مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية: العراق انموذجاً، مجلة حولية المنتدى، مجلة السياسية والدولية، العدد (٢٢)، ٢٠١٢.
١٣. عدنان عويذة، قراءة منهجية في التطرف، موقع حراك، ٢٥/٤/٢٠١٤، الانترنت: <http://www.ly.bit.vbnv28>
١٤. علي عباس مراد، اشكالية الهوية الوطنية في العراق: الأصول والحلول، مجلة العلوم السياسية، العدد (٤١)، ٢٠١٠.
١٥. علي هود باعيد، دور الجامعات والمؤسسات التربوية والثقافية في تعزيز الوسطية بين الشباب العربي، أبحاث مؤتمر دور الجامعات العربية في تعزيز مبدأ الوسطية بين الشباب العربي. الانترنت: <http://bitstream/sa.edu.taibahu/repository/handle/123456789/43.7>
١٦. فائز صالح اللهيبي، اشكالية الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات اقليمية،

- العدد (١٣)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩.
١٧. كاظم شبيب، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة، ط١، دار التنوير، بيروت/لبنان، ٢٠١١.
١٨. كمال أحمد عامر، التطرف والارهاب ومواجهته، الانترنت: <https://Uplo/org.imctc//:https://pdf.636542.82728611631/adedImages>
١٩. محمد أبو داوية، الاتجاه نحو التطرف وعلاقته بالحاجات النفسية لدى طلبة جامعة الأزهر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٢.
٢٠. محمد حمزة، مكافحة الارهاب والتطرف وأسلوب المراجعة الفكرية، منشورات وزارة الداخلية المصرية، مصر، ٢٠١٢.
٢١. معجم المعاني الجامع، معنى التطرف، ٢١/٤/٢٠١٥، الانترنت: <http://assakina.www://:http://html.27192/book/com>
٢٢. المنهجية التربوية... ودورها في مواجهة ظاهرة التطرف، مركز الإعلام الأمني، الانترنت: <https://8646130/pdf/store-mcems/bh.gov.policemc.www://:https>
٢٣. نادل محمود حسن، التطرف الفكري: اسبابه ومظاهره وسبل مواجهته: دراسة من منظور الكتاب والسنة، أبحاث ووقائع المؤتمر العام السابع والعشرون. الانترنت: <http://www.ar.awkafonline.com/wp-content/uploads/2017/3/27>
٢٤. نايف محمد حسن، الاحبابي، الخطاب الديني وأثره في الجانب الأمني والسياسي، مجلة آداب الفراهيدي، العدد (١٩)، كلية الآداب، جامعة تكريت، آذار ٢٠١٤.
٢٥. نسرين حمزة السلطاني، دور التربية والتعليم في تحصين عقول الناشئة من التطرف والارهاب، مجلة التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، العدد (٢٣)، جامعة بابل، تشرين الاول ٢٠١٥.
٢٦. هاني نسيرة، التطرف والفتن في الإسلام النصوص والتاريخ، معهد العربية للدراسات، الامارات العربية المتحدة/ دبي، ٢٠١٤.
٢٧. وفاء عبد العزيز سلمان، دور الأسرة في الحد من التطرف الفكري والعنف لدى الأبناء وعلاقته بالسلم المجتمعي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٦.
٢٨. ياسين محمد حمد عبد العال، د. عبد الجبار عيسى، التعامل مع الأقليات في إطار إدارة التنوع: دراسة مقارنة بين العراق والهند، مجلة السياسية والدولية، العدد (٢٤)، ٢٠١٤.

١ * أ.م.د ناصر زين العابدين أحمد/ رقم الموبايل ٠٧٧٠٢٣٢٣٣٥٣ / الايميل: naser.iq.edu.tu@zainulabdeen

٢- د. عبد الحسين شعبان، التطرف والارهاب: اشكاليات نظرية وتحديات عملية (مع اشارة خاصة الى العراق)، مرصد، كراسات علمية (٤٢)، مكتبة الاسكندرية، ٢٠١٥، ص ١١ .

٣- عدنان عويدة، قراءة منهجية في التطرف، موقع حراك، ٢٥ / ٤ / ٢٠١٤، الانترنت: <http://www.bit.ly/٢٨vbnlv>

٤- نقلًا عن: نسرین حمزة السلطاني، دور التربية والتعليم في تحسين عقول الناشئة من التطرف والارهاب، مجلة التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، العدد (٢٣)، جامعة بابل، تشرين الاول ٢٠١٥، ص ٥٧٢ .

٥- د. نايف محمد حسن، الاحبابي، الخطاب الديني واثره في الجانب الامني والسياسي، مجلة اداب الفراهيدي، العدد (١٩)، كلية الاداب، جامعة تكريت، اذار ٢٠١٤، ص ٢٥٥ .

٦- معجم المعاني الجامع، معنى التطرف، ٢١ / ٤ / ٢٠١٥، الانترنت: <http://www.assakina.com/book/٢٧١٩٢.html>

٧- د. إسماعيل صديق عثمان، التطرف والتعصب الديني: أسبابه والعوامل المؤدية إليه، المجلة الليبية العالمية، العدد (٢٨)، جامعة بنغازي، كلية التربية المرح، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧، ص ٢. الانترنت: marj.educ.uob.edu.ly/assets/pdf-uploads/pagedownloads/b٨٧da.٢٨

٨- المصدر نفسه.

٩- حسن محمد طوالبه، الحركات الدينية المتطرفة في المجتمع العربي: جذورها، أسبابها، مستقبلها، مجلة دراسات اجتماعية، العدد (٥)، السنة (٢)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠، ص ٢٦ .

١٠- د. كمال أحمد عامر، التطرف والإرهاب ومواجهته، ص ٢، الانترنت: <https://imctc.org/UploadedImages/٦٣٦٥٤٢٠٨٢٧٢٢٨٦١١٦٣١.pdf>

١١- د. عبد الحسين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص ١٣ .

١٢- محمد حمزة، مكافحة الارهاب والتطرف وأسلوب المراجعة الفكرية، منشورات وزارة الداخلية المصرية، مصر، ٢٠١٢، ص ١٣ .

١٣- وفاء عبد العزيز سلمان، دور الأسرة في الحد من التطرف الفكري والعنف لدى الأبناء وعلاقته بالسلم المجتمعي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٦، ص ١٧ .

١٤- محمد أبو داوية، الاتجاه نحو التطرف وعلاقته بالحاجات النفسية لدى طلبة جامعة الأزهر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٢، ص ٤٠ .

١٥- راشد المبارك، التطرف خبز العالم، دار العلم، دمشق/ سوريا، ٢٠٠٦، ص ٣ .

١٦- أحمد آغا، رؤية تربوية للخروج من أزمة التطرف الفكري في المجتمع الفلسطيني بمحافظة غزة، مجلة جامعة الأزهر، العدد (٧٢)، جامعة الأزهر، ٢٠١٠، ص ٧٨٣ .

١٧- نقلاً عن: نسرين حمزة السلطاني، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٢ . د. نادل محمود حسن، التطرف الفكري: أسبابه ومظاهره وسبل مواجهته: دراسة من منظور الكتاب والسنة، أبحاث ووقائع المؤتمر العام السابع والعشرون، ص ١٣ - ١٨ . الانترنت: <http://www.ar.awkafonline.com/wp-content/uploads/2017/27/3/>

١٨- سعيد عدنان تيشان، التطرف وعلاقته بمفهوم الذات لدى طلبة مؤسسات التعليم العالي في محافظة قلقيلية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠١٥، ص ٢٨ - ٣٠ . وزينب سالم، في بيتنا متطرفاً دينياً، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٥ - ٢٥ . وهاني نسيرة، التطرف والفتن في الإسلام النصوص والتاريخ، معهد العربية للدراسات، الامارات العربية المتحدة/ دبي، ٢٠١٤، ص ١٠ - ١٥ . راشد المبارك، مصدر سبق ذكره، ص ٨ . وبهلول نسيم، التطرف الديني، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، عمان / الاردن، ٢٠١٤، ص ٨ - ١٠ . وأماني عبد الحميد حسن، العنف الأسري وعلاقته بالاتجاه نحو التطرف لعينة من الشباب الجامعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، مصر، ٢٠٠٩، ص ٦٠ .

١٩- ينظر: د. كمال أحمد عامر، التطرف والإرهاب ومواجهته، مصدر سبق ذكره، ص ٣ - ٤ . ونقلاً عن: نسرين حمزة السلطاني، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٤ .

٢٠- د. عبد الحسين شعبان، التطرف والإرهاب، مصدر سبق ذكره، ص ١٨ - ١٩ .

٢١- المصدر نفسه، ص ١٩ .

٢٢- ينظر: خير الدين حسيب، مستقبل العراق: الاحتلال - المقاومة - التحرير والديمقراطية، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٣٥، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٧٣ .

٢٣- د. علي عباس مراد، اشكالية الهوية الوطنية في العراق: الاصول والحلول، مجلة العلوم السياسية، العدد (٤١)، ٢٠١٠، ص ٢٧٣ - ٢٧٤ .

٢٤- د. عبد الحسين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص ٢١ .

٢٥- ينظر: د. ياسين محمد حمد عبد العال، د. عبد الجبار عيسى، التعامل مع الأقليات في إطار إدارة التنوع: دراسة مقارنة بين العراق والهند، مجلة السياسية والدولية، العدد (٢٤)، ٢٠١٤، ص ٣١ - ٣٢ .

٢٦- د. ياسين محمد حمد عبد العال، د. عبد الجبار عيسى، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣ .

٢٧- كاظم شبيب، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة، ط ١، دار التنوير، بيروت/ لبنان، ٢٠١١، ص ٢١ .

٢٨ () ينظر: د. عبد الحسين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص ٢١ - ٢٢ .

٢٩- ينظر: د. فائز صالح اللهيبي، اشكالية الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات إقليمية، العدد (١٣)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص ٥٠ . ود. اسماعيل صديق عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ١٧ .

٣٠- د. عبيد سهام مهدي، مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية: العراق انموذجاً، مجلة حولية المنتدى، مجلة السياسية والدولية، العدد (٢٢)، ٢٠١٢، ص ١٧٨ .

٣١- ينظر: المنهجية التربوية... ودورها في مواجهة ظاهرة التطرف، مركز الإعلام الأمني، الانترنت: <https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/864f6113>

٣٢- المصدر نفسه .

٣٣- ينظر: المنهجية التربوية... ودورها في مواجهة ظاهرة التطرف، مصدر سبق ذكره.

٣٤- المنهجية التربوية... ودورها في مواجهة ظاهرة التطرف، مصدر سبق ذكره.

٣٥ () نسرین حمزة السلطاني، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٤ - ٥٧٥ .

٣٦- د. علي هود باعباد، دور الجامعات والمؤسسات التربوية والثقافية في تعزيز الوسطية بين الشباب العربي، ابحاث مؤتمر دور الجامعات العربية في تعزيز مبدأ الوسطية بين الشباب العربي، ص ٢٦. الانترنت: <http://repository.4307/taibahu.edu.sa/bitstream/handle/123456789>

٣٧- نسرین حمزة السلطاني، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٥ .

٣٨- ينظر: د. عبد الحسين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤ .

٣٩- د. نايف محمد حسن الاحبابي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٣ .

٤٠- د. علي هود باعباد، دور الجامعات والمؤسسات التربوية...، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧ .

٤١- د. اسماعيل صديق عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ١٨ .

٤٢- اسماء بنت عبد العزيز الحسين، اسباب الارهاب والعنف والتطرف: دراسة تحليلية، ص ٢٥، الانترنت: <http://site.iugaza.edu.ps/aharbeed/files/201809>

٤٣- د. علي هود باعباد، دور الجامعات والمؤسسات التربوية...، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧ - ٢٨ .